



المقدمة

هذا التقرير هو الجزء الثاني من تقرير الرقابة السنوية، الموضوع على طاولة الكنيست بموجب قانون مراقب الدولة، 1958 [صيغة مدموجة]. يتناول هذا التقرير بمعظمة جهاز الأمن، وجزء منه يتعامل مع سلطة تبييض الأموال. عدا عن الفصول التي يتم نشرها في هذا التقرير، يوجد فصلين تم تقديمهما لرئيس الحكومة بخصوص جهوزية واستعداد حكومة اسرائيل وجهاز الأمن للتعامل مع تهديدات من الحلقة الثالثة، ولكن لحساسيتهم الأمنية وبهدف الحفاظ على أمن الدولة لن يتم نشرهما للجمهور.

يعبر هذا التقرير عن رؤية مكتب مراقب الدولة، وبموجبه سنعمل على تحويل رقابة الدولة الى رقابة مبتكرة، ذات علاقة، فعالة ومحفزة للعمل. يشمل هذا التقرير 15 فصلا بمواضيع مختلفة ومتنوعة تتعلق بجهاز الأمن- في مجال العمليات، في مجالات النشاطات الوطنية - الاستراتيجية، في المجال المالي وفي مجال الظروف المعيشية لمن يخدم في جيش الدفاع الاسرائيلي والمزيد. جميع المواضيع هامة، لكن لن نستطيع ذكرها جميعها في المقدمة. ولهذا سيتم ذكر البعض منها:

- **مجال الفضاء-** يعتبر مجال الفضاء مجالا استراتيجيا لدولة اسرائيل، وقد تزايدت أهميته للأمن القومي خلال السنوات الأخيرة. منذ منتصف التسعينات، دأب جهاز الأمن على تشغيل مجموعة من الأقمار الاصطناعية لجمع المعلومات الاستخبارية من الفضاء، ومن ضمنها العديد من أقمار "أوفك". مديرية برنامج "تحدي" مسؤولة عن تطوير وصناعة الأقمار الصناعية لجهاز الأمن، وميزانيتها في السنوات 2016-2024 تصل الى عدة مئات الملايين من الشواقل. وجدت أوجه قصور في الرقابة بموضوع **مديرية برنامج "تحدي"- اللأقمار الاصطناعية في جهاز الأمن**، من بينها عدم تحديد سياسة وطنية في مجال الفضاء المدني والعسكري وبرنامج فضاء وطني، وعدم ترتيب وتنظيم مجال الفضاء على المستوى الوطني. بالإضافة الى ذلك، كشفت الرقابة عن فجوات معينة في توفير الاستجابة المطلوبة للاحتياجات العملية لجيش الدفاع الاسرائيلي في موضوع الأقمار الاصطناعية. نظرا لأهمية مجال الفضاء لدولة اسرائيل يوصى بأن تقوم قيادة جيش الأمن القومي، وزارة الأمن وجيش الدفاع الاسرائيلي بصياغة مفهوم شامل (مدني وعسكري) في مجال الفضاء، وتحديد أي موارد مطلوبة لتحقيقها وعرضها أمام المجلس السياسي- الأمني المصغر.
- **سفن الصواريخ في أمن المجال البحري في الحروب-** شاطئ دولة اسرائيل يعتبر البوابة الأساسية لتجارتها الخارجية. المجال البحري الذي يمتد من الشاطئ حتى مسافة حوالي 115 ميل بحري يعتبر المنطقة الاقتصادية الحصرية لدولة اسرائيل ويسمى أيضا "المياه الاقتصادية".



כשנפת הרקבה במوضوع **סفن الصوارىخ فى حماية المجال البحرى فى الحروب أنه فى فترة** الرقابة كانت هناك ثلاث منصات غاز فى المىاه الاقصادىة لدولة اسراىل بالإضافة الى سفىنة دعم جزئىة وكلها مهددة من قبل جهات مختلفة. بهدف حماية المىاه الاقصادىة تم شراء أربع سفن صوارىخ من نوع ساعار 6، لكن حصل تأخىر أربع سنوات فى إستكمال عملها، والذى كان من المفترض أن يبدأ سنة 2019. على ضوء تطور التهديدات، يوصى بأن يوجه رؤىس الأركان فحفا للحاجة العملىاتىة لقوات أسطول السفن البحرىة فى ذراع البحر وصىاغة خطة بناء قوى وفقا لنتائجها، ويوصى بأن يتم تطبىق الخطة وتنفيذها بشكل دورى وفقا للسىنارىوهات المرجعىة المحدثة.

• **نجاعة عقبية خط التماس-** فى يوليو 2001 قرر المجلس الوزارى السىاسى- الأمنى المصغر الموافقة على برنامج شامل بخصوص مجال التماس، وهدفه التعامل الناجع مع الإرهاب. لسوء الحظ، فى النصف الأول من سنة 2022 قام ارهابيون تسللوا الى اسراىل عن طريق فتحات فى جدار خط التماس بتنفيذ ثلاثة عملىات أدت الى مقتل 11 شخصا. فى الرقابة بموضوع **نجاعة عقبية خط التماس-** الإستجابة التشغيلىة والتنفيذىة ذكر أن طول مسار خط التماس هو 554 كم- 124 كم على شكل جدار، 364 على شكل سىاج و- 66 كم بدون عائق أبدا. اتضح أنه فى نهاية سنة 2021، 48% من سىاج خط التماس لم يكن فى الخدمة، أى أنه فى حالة يسامح بالتسلل بدون أى رادع، وأنه حتى لىمايو 2022 تسلل الى اسراىل ما معدله 3,600 متسلل تقريبا فى كل يوم من خلال الفتحات فى سىاج خط التماس. لضمان الحفاظ على نجاعة العائق والتأكد بأن الاستثمارات بقىمة إجمالىة تقارب ال- 400 مليون شىكل جدىد والعملىات التى نفذت فى الفترة الأخىرة ستساهم فى تقلىل ظاهرة التسلل ككل، واستمرارا لىبان رؤىس الحكومة ووزىر الأمن فى أبرىل 2022 أنه من أجل بناء العائق على طول خط التماس، كجزء من رؤىة الدفاع، ىتطلب خطة متعددة السنوات- ىجب على مجلس الأمن القومى أن ىتأكد من صىاغة خطة شاملة متعددة السنوات تحت قىادة مجلس الأمن القومى وبالتعاون مع طاقم مشترك بىن الوزارات ىتضمن ممثلىن عن الجهاز الأمنى ووزارة الأمن الداخلى ووزارة القضاء ووزارة المالىة وجهات إضافىة ذات علاقة. كجزء من صىاغة الخطة ىجب فحص طرق لتشجىع الفلستىنىىن ممن ىملكون تصارىح عمل للدخول الى اسراىل عن طريق المعابر المنظمة، وذلك من خلال ملائمة عدد المعابر وموقعها وجودة الخدمة التى تقدم بها لعدد العابرىن المطلوب. يوصى كذلك، أنه عند الإنتهاء من صىاغة الخطة متعددة السنوات، أن يطرح رؤىس الوزراء ووزىر الأمن الخطة لمناقشتها فى المجلس السىاسى - الأمنى المصغر بهدف المصادقة عليها، وتخصىص المىزانىات



وتحديد جدول زمني لتحقيقها. هذه الإجراءات ستقلل من ظاهرة المقيمين غير الشرعيين والمخاطر الأمنية والجناحية المتعلقة بها، والتي تمس شعور الأمن في إسرائيل.

- **ظروف المعيشة والبنى التحتية في جيش الدفاع الإسرائيلي-** تؤثر ظروف المعيشة والبنى التحتية المناسبة والمحترمة من بين الكثير من الأمور، على حافز الجنود الذين يخدمون في الخدمة الإلزامية وخدمة الاحتياط للخدمة فيها. بالإضافة الى ذلك، للبنى التحتية السكنية- المراحيض والحمامات، غرف الطعام والمطابخ- تأثير على نجاعة التأهيلات، التدريبات وتنفيذ مهمات العمل العملياتية من قبل الجنود. في الفصل بموضوع **ظروف المعيشة والبنى التحتية للجنود في الخدمة الإلزامية وخدمة الاحتياط** ذكر أن الميزانية التي خطط جيش الدفاع الإسرائيلي تخصيصها لخطط البنى التحتية الإلزامية للجندي لسنة 2016- 2021 كانت 256 مليون شيكل جديد لمعسكرات التأهيل و- 420 مليون شيكل جديد لخطط معسكرات التدريب. كانت الميزانية الفعلية 202.6 مليون شيكل جديد و- 290 مليون شيكل جديد وفق الترتيب. من درجات الكفاءة لعناصر النظام اللوجستي في جيش الدفاع الإسرائيلي، ومن الجولات التي قام بها مكتب مراقب الدولة في الوحدات المختلفة في جيش الدفاع الإسرائيلي ومن الاستطلاع الذي أجري بين الجنود في الخدمة الإلزامية تبين أنه على الرغم من أهمية ظروف المعيشة والبنى التحتية الملائمة في معسكرات التأهيل ومعسكرات التدريب والمواقع العسكرية- يواجه الجنود في الخدمة الإلزامية وخدمة الاحتياط بنى تحتية بحالة متوسطة وحتى متدنية. ينعكس ذلك في البنى التحتية المهتزة في السكن، المراحيض والحمامات وغرف الطعام والمطابخ. بموجب الاستطلاع الذي أجراه مكتب مراقب الدولة، تبين أن نسبة الجنود "راضين جزئياً" من ظروف المعيشة والبنى التحتية في معسكرات التدريب والمواقع العسكرية كان 29%- 40%، وأن نسبة "غير الراضين جداً" كانت 31%- 36%.

يذكر أنه خلال أكتوبر 2022 تم نشر تقرير مرحلي خاص عرض نتائج زيارة مراقب الدولة لمعسكر تدريب لواء كفير في غور الأردن وفي الموقع العسكري يكير في السامرة.

يوصى بأن يستخلص جيش الدفاع الإسرائيلي العبر من الحالة التي تستشف من هذا الفصل وأن يقدم الحلول للثغرات في الظروف المعيشية والبنى التحتية للجنود.

- **برنامج شوهام 3-** برنامج شوهام 3 هو برنامج وطني استراتيجي تبلغ ميزانيته حوالي 18.5 مليار شيكل جديد، في نطاق عمليات الجهاز الأمني وسلطة أراضي إسرائيل لنقل معسكرات الجيش الإسرائيلي من المناطق المطلوبه للسكن، بهدف تسويق الأراضي في المعسكرات التي يتم اخلائها وزيادة عرض وحدات السكن. في الرقابة بموضوع **تطبيق خطة شوهام 3** تبين أنه



حتى موعد انتهاء الرقابة قام جهاز الأمن بإخلاء حوالي - 65% من مجموع الأراضي التي من المفترض أن يتم اخلائها بموجب الخطة، وأنه من حوالي 69,185 وحدة سكن مخطط بناءها على أراضي المعسكرات التي تم اخلائها سوقت حتى نفس الموعد 11,404 وحدة سكن (حوالي 16.5%)، وبدأت عملية بناء 6,855 وحدة سكن (حوالي- 10% من وحدات السكن المخطط بناءها بموجب الخطة وحوالي- 60% من الوحدات التي تم تسويقها). كانت التأخيرات البارزة في مشاريع PFI، وهي تؤثر على الجانب الاستراتيجي - الوطني وعلى مسألة أزمة السكن، حيث يتأخر تسويق حوالي 15,929 حتى 22,680 وحدة سكن معظمها في مركز البلاد. اعتبارا من موعد انتهاء الرقابة، لم يتم التوصل الى اتفاق بين سلطة أراضي اسرائيل ووزارة الأمن ووزارة المالية بخصوص أي المعسكرات والمناطق التي سيتم إخلاؤها في إطار خطط الإخلاء المستقبلية، للسماح ببناء 30,694 وحدة سكن على الأقل (منها 586 سكن محمي) وعلى الأقل 100 وحدة سكن للفنادق واستخدام حوالي 1,765 دونم للتجارة والصناعة. نظرا لأن برنامج شوهام 3 مهم على المستوى الوطني والمستوى الأمني، يوصي مراقب الدولة جميع الجهات المعنية- سلطة أراضي اسرائيل ووزارة الأمن ووزارة المالية- بإجراء فحص شامل وأساسي لتحقيق الخطة وإدارتها، لتطبيق الدروس وتحسين اجراءات العمل التي تتعلق بالاتفاقيات المستقبلية لإخلاء معسكرات الجيش. يوصى أيضا بأن يبادر وزير البناء والإسكان بالتنسيق مع وزير الأمن ووزير المالية الى إجراء نقاش في المجلس الوزاري المصغر للسكن بخصوص فحص امكانيات إخلاء المزيد من معسكرات الجيش التي ستبقى بعد تحقيق خطة شوهام 3 (حوالي 60,000 دونم)، وصياغة سياسية على المستوى الوطني تشتق منها خطة تشغيلية متعددة السنوات.

في الفصل الخاص بموضوع ظروف المعيشة والبنى التحتية للجنود في الخدمة الإلزامية وفي الاحتياط المدرجة في هذا التقرير، ذكر بأن الجنود يواجهون بنية تحتية سيئة في المعسكرات. ذكر أيضا، بشكل عام، أن برنامج شوهام 3 لم يخصص لمعالجة الثغرات في البنى التحتية في المعسكرات الموجودة التي يخدم بها الجنود. في ضوء ذلك يوصى جيش الدفاع الاسرائيلي، كجزء من خطة متعددة السنوات بناء بنى تحتية وفي إطار خطط الإخلاء المستقبلية ستعطي أفضلية لبناء معسكرات جديدة للجنود.

- **رفائيل**- رفائيل هي شركة حكومية من أكبر الشركات في دولة اسرائيل. وهي تتعامل في مجالات الأمن، بما في ذلك تطوير وإنتاج وسائل قتالية لجيش الدفاع الاسرائيلي وبيع مجموعة متنوعة من المنتجات في المجالات الأمنية في أنحاء العالم. الحفاظ على قوتها العملية والمالية يعتبر مصلحة أمنية واقتصادية للدولة. يتضمن التقرير رقابة بموضوع **التقارير المالية لرفائيل أنظمة**



דفاعية متقدمة م.ض- وضع الشركة ومخاطرها. يشير تحليل النتائج العملية لرفائيل في السنوات الأخيرة أنه إلى جانب المدخولات المتراكمة بقيمة حوالي 46.5 مليار شيكل في السنوات 2017-2021 والأرباح التراكمية بقيمة حوالي 4.5 مليار شيكل حتى موعد 31.12.21، تواجه الشركة صعوبات، منها انخفاض الإيرادات (بدون الشركات التابعة) في السنوات 2020 و- 2021، انخفاض في الربح التشغيلي في بعض من مشاريع الشركة مقابل سنة 2020، وتوقعات خسارة تشغيلية. بالإضافة، حتى نهاية سنة 2021 شغل أربعة فقط منصب مديرين فعليين في مجلس الإدارة في الشركة، مقابل عشرة في شركة الكهرباء وتسعة في الصناعة الجوية لإسرائيل. يوصي مكتب مراقب الدولة أن تعمل شركة رفائيل على تحديث خطتها الاستراتيجية، من بين العديد من الأمور على ضوء نتائج هذا الفصل ووفقاً لتوصياته والأهداف المالية التي تم الاتفاق عليها مع سلطة الشركات الحكومية، وأن يتم عرض الخطة على مجلس الإدارة لفحصها والمصادقة عليها. يوصى أيضاً أن تقوم سلطة الشركات الحكومية بمتابعة عملية صياغة الخطة وتنفيذها.

- **بناء القوة في المجال العملياتي -** في العقدین الأخيرین تغيرت ساحة المعركة بشكل تدريجي لكن جوهری. كشفت الرقابة في موضوع برنامج معين لبناء القوة في المجال العملياتي فجوات بخصوص تحسين قدرة الجنود، وقررت اللجنة الثانوية للجنة شؤون رقابة الدولة فرض رقابة على هذه الفجوات وعدم نشرها للجمهور. كما كشفت الرقابة عن أوجه قصور في إجراءات عمل جيش الدفاع الإسرائيلي ووزارة الأمن بخصوص الشروع في مشاريع وسائل قتالية معينة والرقابة عليها.
- **رقابات متابعة-** يواصل مكتب مراقب الدولة باتجاه توسيع نطاق الرقابة والمتابعة. يتضمن هذا التقرير رقابة متابعة بموضوع العناية بالجنود الوحيدين خلال خدمتهم العسكرية وبعد تسريحهم من جيش الدفاع وفي موضوع المناطق الصناعية بإدارة اسرائيلية في منطقة يهودا والسامرة. جوانب في تنفيذ القانون.

في نهاية المطاف، يؤثر مجال مكافحة تبييض الأموال بشكل غير مباشر على معظم مواطني إسرائيل، الذين يطلب منهم الامتثال لتعليمات الأحكام التنظيمية المختلفة. في إطار الجهود المبذولة لتحسين وتعزيز نظام مكافحة تبييض الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب في إسرائيل، واستمراراً للرقابة الدولية منذ سنة 2018، أجرى مراقب الدولة عمليتي رقابة بين السنوات 2020-2022 بموضوع تطبيق نظام تبييض الأموال في إسرائيل: (أ) نشرت الرقابة الأولى في مايو 2021 وتناولت فحص النشاط المنهجي لجميع جهات تنفيذ القانون والتنظيم ذات الصلة بالموضوع: (ب) المراجعة الثانية التي يتم نشرها الآن



بموضوع سلطة مكافحة تبييض الأموال- التعامل مع المعلومات التي تجسد شبهات لتبييض الأموال وتمويل الإرهاب، تركز على معالجة السلطة للمعلومات التي تجسد شبهات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. يتضمن تقرير الرقابة الاثنان، الذين تم إعدادهما بهذا الموضوع للمرة الأولى في مكتب مراقب الدولة، النتائج الكثيرة والمهمة. بدأت الجهات التي تتم الرقابة عليها في عمليات التصليح، ومن المناسب أن تستمر هكذا حتى إتمامها. تجدر الإشارة الى أن جميع مؤسسات الدولة ملزمة بمكافحة تبييض الأموال ومكافحة الإرهاب وهي تعمل في الكثير من المجالات- السرية والعلنية، المحلية – والدولية- وتستثمر جهودا وموارد بشرية وميزانية بذلك.

أود أن أشير الى أن عملية الرقابة في سلطة مكافحة تبييض الأموال ومكافحة الإرهاب أجريت وفق المنهجية التي تم تطبيقها من قبل مكتب مراقب الدولة، التي تختلف عن منهجية منظمة ال-FATF (Financial Action Task Force)، المنظمة الجامعة الدولية التي تضم 37 دولة عضوة، والتي تحدد القواعد الدولية التي بموجبها تم إنشاء سلطة منع تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في دولة اسرائيل والتي تعمل بموجبها. هذه الرقابات هي طبقة إضافية خصصت لتقوية سلطة تبييض الأموال الموجودة في اسرائيل.

تقع مسؤولية النشاط السليم لسلطة منع تبييض الأموال على وزير القضاء، مدير عام وزارة القضاء ورئيس سلطة منع تبييض الأموال. هذه الجهات ملزمة باتخاذ جميع الإجراءات المطلوبة لتأمين التحسين المطلوب في النشاط الأساسي لسلطة منع تبييض الأموال، والعمل على استمرار تحسين التعاون بينها وبين عملاء المعلومات. هذه الإجراءات ضرورية لتبرير فرض نظام الإبلاغات وتكاليفه على المجتمع، لتقديم مساهمة ناجعة لسلطات التحقيق والأمن، وعلى وجه الخصوص في نطاق مكافحة الإجرام المنظم، الإجرام الخطير وتمويل الإرهاب، وحتى تتمكن سلطة منع تبييض الأموال من القيام بكل ما أسست لأجله بموجب القانون، بنجاحة وفعالية.

تتطلب إعداد هذا التقرير، مثل سابقه، الكثير من الجهد من قبل موظفي الرقابة في مكنتي، وعلى وجه الخصوص في قسم الرقابة على جهاز الأمن والشاباك، الذين يؤدون وظيفتهم العامة انطلاقا من



الاحساس الحقيقي بالرسالة. عمل موظفو الرقابة على إعداد هذا التقرير بمهنية ودقة تامة وأشكرهم على ذلك.

يجب على الهيئات الخاضعة للرقابة العمل بطريقة سريعة وناجعة لتصحيح أوجه القصور التي أثّرت في هذا التقرير لتقوية أمن إسرائيل وحماية مواطني الدولة وتحسين رفاهية من يخدم بجيش الدفاع الإسرائيلي والبنى التحتية الصناعية والأمنية.

متياهو أنجلمان

مراقب الدولة
ومفوض شكاوى الجمهور

القدس, شباط 2023